القضاء الدستوري في ليبيا

« دراسة من سنة 1951م
حتى سنة 2024م »

تأليف

أ. إبراهيم صالح الشيش

عضو هيئة التدريس بكلية القانون
جامعة درنة

الطبعة الأولى 2025م

الفضيل للطباعة والنشر والتوزيع

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

الإهداء 7

مقدمة 9

إشكاليات الدراسة: 10

أهمية الدراسة: 10

أهداف الدراسة: 10

أسباب اختيار الموضوع: 11

حدود الدراسة: 12

منهج الدراسة: 12

الدراسات السابقة: 13

خطة الدارسة: 14

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية للقضاء الدستوري 17

تمهيد وتقسيم: 17

المبحث الأول: مفهوم القضاء الدستوري 19

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: مدلول القضاء الدستوري 21
الفرع الأول: مدلول القضاء الدستوري في اللغة 21
أولًا: القضاء في اللغة: 21
ثانيًا: الدستور في اللغة: 23
الفرع الثاني: مدلول القضاء الدستوري في الاصطلاح 25
أولًا: المعيار العضوي: 27
ثانيًا: المعيار الموضوعي: 28
المطلب الثاني : طبيعة القضاء الدستوري ومبرّرات وجوده 31
الفرع الأول: طبيعة القضاء الدستوري 32
أولًا: الرأي القائل بأن القضاء الدستوري ذو طبيعة أحادية: 32
ثانيًا: الرأي القائل بأن القضاء الدستوري ذو طبيعة مختلطة: 41
الفرع الثاني: مبررات وجود القضاء الدستوري 44
أولًا: حماية النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان: 45
ثانيًا: تحقيق التوازن بين السلطات 57
المبحث الثاني: التطور التأريخي لنشأة القضاء الدستوري 65
المطلب الأول: نشأة القضاء الدستوري في بعض الأنظمة المقارنة 67
الفرع الأول: نشأة القضاء الدستوري 68

Scanné avec CamScanner

في الولايات المتحدة الأمريكية 68
أولًا: نبذة تاريخية عن نشأة القضاء الدستوري الأمريكي: 69
ثانيًا: العوامل التي أدت إلى نشأة القضاء الدستوري الأمريكي: 76
الفرع الثاني: نشأة القضاء الدستوري في مصر 77
أولًا: الرقابة قبل إنشاء المحكمة الدستوريّة العليا: 78
ثانيًا: الرقابة بعد إنشاء المحكمة الدستوريّة العليا 1979م: 83
المطلب الثاني : نشأة القضاء الدستوري في ليبيا 87
الفرع الأول: مرحلة ما قبل صدور القانون رقم 6 لسنة 1982م 88
أولًا: رقابة المحكمة العليا الاتحادية: 88
ثانيًا: رقابة المحكمة العليا: 96
الفرع الثاني: مرحلة ما بعد صدور القانون رقم 6 لسنة 1982م 99
أولًا: الحقبة السابقة لصدور القانون رقم 17 لسنة 1994م: 100
ثانيًا: الحقبة اللاحقة لصدور القانون رقم 17 لسنة 1994م: 106

الفصل الثاني

مقومات القضاء الدستوري 122
تمهيد وتقسيم: 122
المبحث الأول : الأسس الفلسفية للقضاء الدستوري 124

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : المبادئ الأساسية للقضاء الدستوري 126

الفرع الأول: مبدأ سمو الدستور 126

أولًا: السمو الموضوعي للدستور: 129

ثانيًا: السمو الشكلي للدستور: 136

الفرع الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات 145

أولًا: مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات: 146

ثانيًا: موقف النظام القانوني الليبي من مبدأ الفصل بين السلطات 160

المطلب الثاني: استقلال السلطة القضائية 165

الفرع الأول: مظاهر الاستقلال القضائي 167

أولًا: الاستقلال التنظيمي: 169

ثانيًا: الاستقلال الوظيفي: 179

الفرع الثاني: مظاهر التدخل في شؤون القضاء 187

أولًا: تدخل السلطة التشريعية: 188

ثانيًا: تدخل السلطة التنفيذية: 202

المبحث الثاني: قيود القضاء الدستوري 211

المطلب الأول: القيود الفنية 213

الفرع الأول: القيود المتعلقة بالدستور 213

Scanné avec CamScanner

أولًا: قيمة المبادئ العليا فوق الدستورية وأحكام الشريعة الإسلامية: 214
ثانيًا: استبعاد الرقابة على نصوص الدستور: 227
الفرع الثاني: القيود المتعلقة بالتشريع 233
أولًا: اتسام التشريع بقرينة الدستورية: 234
ثانيًا: لا رقابة على ملائمة التشريع: 237
المطلب الثاني : القيود الذاتية 242
الفرع الأول: عدم التعرض لأعمال السيادة 242
أولًا: مفهوم أعمال السيادة: 244
ثانيًا: موقف القضاء الدستوري من أعمال السيادة: 249
الفرع الثاني: عدم التعرض للأعمال البرلمانية 255
أولًا: مفهوم الأعمال البرلمانية: 256
ثانيًا: موقف القضاء الدستوري من الأعمال البرلمانية: 258

الفصل الثالث

مناط القضاء الدستوري 263
تمهيد وتقسيم: 263
المبحث الأول: اختصاصات القضاء الدستوري التقليدية 265
المطلب الأول: الاختصاص الرقابي 267

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: أنواع الرقابة القضائية وموقف النظام الليبي منها 267
أولًا: أنواع الرقابة والرأي الفقهي فيها: 268
ثانيًا: موقف النظام الليبي من الاختصاص الرقابي: 286
الفرع الثاني: أساليب إثارة الاختصاص الرقابي 293
أولًا: تحريك الاختصاص الرقابي بواسطة الأشخاص: 293
ثانيًا: تحريك الاختصاص الرقابي بواسطة القضاء: 300
المطلب الثاني : الاختصاص التفسيري 307
الفرع الأول: أسباب التفسير وأنواعه 307
أولًا: أسباب التفسير: 309
ثانيًا: أنواع التفسير: 311
الفرع الثاني: اختصاص المحكمة العليا بالتفسير 319
أولًا: أساس اختصاص المحكمة العليا بالتفسير: 320
ثانيًا: مدى إلزامية تفسير المحكمة العليا 324
المبحث الثاني: الدعوى الدستورية 330
المطلب الأول : مفهوم الدعوى الدستورية وشروط قبولها 332
الفرع الأول: مفهوم الدعوى الدستورية وخصائصها 332
أولًا: مفهوم الدعوى الدستورية: 332

Scanné avec CamScanner

ثانيًا: خصائص الدعوى الدستورية: 334

الفرع الثاني: شروط قبول الدعوى الدستورية 340

أولًا: الشروط الموضوعية (شرط المصلحة): 341

ثانيًا: الشروط الشكلية: 354

المطلب الثاني: محل الدعوى الدستورية 369

الفرع الأول: العيوب الشكلية 374

أولًا: عيب عدم الاختصاص: 376

ثانيًا: عيب الشكل 382

الفرع الثاني: العيوب الموضوعية 386

أولًا: عيب المحل: 386

ثانيًا: عيب الانحراف التشريعي: 392

الخاتمة 402

قائمة المراجع والمصادر 403

فهرس المحتويات 450

Scanné avec CamScanner